

والعشرين من الشهر عينه. واستشهد مواطن ثالث، قرب مستوطنة غوش قطيف، بتاريخ ١٩٩٢/٢/٣، حيث أطلق جندي النار على باص مدني، ظناً منه انه تعرّض لهجوم فدائسي (القدس العربي، ١٩٩٢/٢/٥). وكانت الحادثة الاسوأ استشهدا المواطن مصطفى عكاوي، من القدس، تحت التعذيب في سجن الخليل، في الرابع من الشهر ذاته (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٢/٦). كما توفي مواطن بسبب نوبة قلبية تعرّض لها، بعد ان اطلق جنود اسرائيليون النار على سيارة مدنية اقلته، برفقة امرأة مريضة، من اربطاس، الى مستشفى بيت لحم بتاريخ ٨ شباط (فبراير). وأصيب مواطن آخر برصاص مجهولين في طولكرم، حيث توفي بعد ثلاثة أيام على ذلك. واستشهد ناشط أشهر سلاحه ضد دورية اسرائيلية في خان يونس، في اليوم التالي. ومن ضمن القتلى، لأسباب مجهولة، أيضاً، الاستاذ الاميركي، في جامعة بيرزيت، ألبرت فلوك، الذي اغتاله مسلحون بتاريخ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢.

أمّا على صعيد الاعتقالات، فقد أكدت المصادر الأمنية الاسرائيلية اعتقال أفراد خلية، في القدس، في أواخر العام ١٩٩١، كانوا سرقوا مسدساً، وخططوا لقتل مستوطن، ممّا أدّى الى كشف تنظيم في منطقة مرج بن عامر (مناطق ١٩٤٨) قام بجمع السلاح وقنابل المولوتوف (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١/١٠). جاء ذلك، في سياق اعتقال شاب آخر في قرية الشهيد (الجليل)، بتاريخ ٩ كانون الثاني (يناير)، بتهمة حيازة بندقية آلية، وقنابل يدوية، ومولوتوف (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١/١٠). ثمّ شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة، شملت حوالي مئة شخص، أكثرهم في منطقتي نابلس ورام الله، وهم من مناصري الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي اجتذبت سخط المستوطنين والسلطات بعد تبنيها عمليات قتل واطلاق نار عدّة، في خلال الاسابيع الماضية (المصدر نفسه، ٢٣ و٢٤/١/١٩٩٢). وكانت السلطات اعلنت بتاريخ ١٧/١/١٩٩٢، عن اعتقال ٣٤ مواطناً في مخيم عسكر بعد ان كشفت عن اعتقال ما مجموعه ٥٠٠ ناشط، ينتمون الى مئة خلية تابعة لحركة «فتح» والجبهة الشعبية وحركة «حماس»، في الثلث

دون انذار، وزاد حريتهم في اللجوء الى السلاح، اذا شعروا بخطر داهم، ممّا أدّى الى حالتي قتل، على الاقل، لمواطنين أبرياء، في خلال الايام التالية.

أمّا المجال الثالث لتغيير سياسة الجيش الرسمية، فتمثّل بالسماح للمستوطنين الاسرائيليين باقامة وحدات شبه عسكرية خاصة بهم. فقد أوضح الناطق باسم الجيش الاسرائيلي، موشي فوجل، بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٩، ان اللواء ياتوم، أذن للمستوطنين بتشكيل وحدات «انذار» مؤلفة من عناصر الاحتياط المتواجدين في المستوطنات (انترناشونال هيرالد تريبون، ١٩٩٢/٢/١). ويتقضى الأوامر بأن يرتدي هؤلاء، الزي العسكري، وان ياتمروا بأوامر ضباط نظاميين، وان تتشكّل المجموعة الواحدة من ١٠ - ١٥ فرداً، وتنتقل الى الخدمة، وتتحرك بموجب كلمة سر خاصة بها (القدس العربي، ١٩٩٢/١/٣١).

الى ذلك، قرّرت قيادة الجيش الاسرائيلي السماح للمستوطنين باقامة «حرس مدني»، محلي، لتأمين الحراسة والحماية داخل المستوطنات، في الاراضي المحتلة (القدس العربي، ١٩٩٢/١/٣١). وأعلن وزير الشرطة الاسرائيلية، روني ميلو، لاحقاً، ان الوحدة الاولى ستقام في مستوطنة «معاليه أدوميم» والثانية في «أريئيل»، اللتين يبلغ عدد سكانهما ١٥ ألفاً و ١٠ آلاف مستوطن، على التوالي (الحياة، ١٩٩٢/٢/١٤).

ثمن المقاومة

رافق هذه التطوّرات اشتداد القمع «التقليدي»، اذ تزايد معدّل عمليات القتل، وكذلك اعتقال الناشطين، منذ ما بعد منتصف كانون الثاني (يناير). اذ سقط ما مجموعه ١٦ شهيداً، بين ١٦ كانون الاول (ديسمبر) و١٥ شباط (فبراير)، منهم ١١ استشهدوا في الشهر الثاني، عدا ثلاثة لم تتأكد تماماً، ظروف وأسباب وفاتهم، ممّا رفع اجمالي عدد الشهداء، منذ بدء الانتفاضة، الى ١١٠٦. يذكر ان مواطناً استشهد، بعد اعتقاله، بتاريخ ١٨/١/١٩٩٢، اثر انطلاق رصاصة من بندقية حارسه وفقاً لرواية مصادر في الجيش الاسرائيلي. واستشهد مواطنان بعد انفجار عبوتين ربما كانا يحملانها، في جنين والخليل، في السابع